

نعم .. نحن بحاجة الى مبادرة انسانية لإصلاح النظام العدلي!!

التاريخ 26/4/2004, رقم العدد 193- الناس اليمينية

أحمد سيف حاشد عضو مجلس النواب - عضو لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المجلس \* في ثاني زيارة تقوم بها لجنة الحريات وحقوق الإنسان في مجلس النواب للسجون ومراكز الحجز تكشف لها أوضاع بحاجة ليس إلى رفع التقارير فقط، ولكن لإصلاح كل اختلال ومعالجة كل اعتدال وتحسين أوضاع المسجون والاهتمام بأوضاع المسجون واحترام حقوق المواطن.

\* حين زرت والزملاء محمد رشاد العليمي مقرر لجنة الحريات وحقوق الإنسان والأخ النائب شوقي القاضي عضو اللجنة بعض سجون وأقسام شرطة محافظة عدن وأبين خرجت ببعض المشاهدات والمانطباغات الشخصية متضمنة بعض شكاوى السجناء والمحتجزين لعلها تصل لمن يهمله الأمر.. يدفعني إلى ذلك شعوري بالمسؤولية والتعاطي مع الشفافية بمصادقية، وحقي في التعبير، وعلمي أن المظلم يؤذن بخراب العمران على حد وصف ابن خلدون.

\* لقد كان انطباعي قبل الزيارة عن المسجون وأحوال السجناء في عدن وأبين على خير ما يرام لأن الوعي منتشر في برها وبحرها والتمدد حاضر في الروح والبدن والقانون لا يترك مكاناً إلا ويمارس فيه هيئته وسيادته ولكن وجدنا الواقع ينطق بغير ذلك.

\* كانت البداية في سجن المنصورة وقد شهدت وسمعت كثيرا من المشاهد والمشاهد المتي لا يتسع المقام هنا لبسطها وأكتفيت بنتف منها.

جـوع ودمـوع

\* نور الدين موسى واحد من قوام (46) ضاقوا من وطنهم وضاق وطنهم بهم.. غامروا وركبوا البحر وبدت لهم اليمن طوق نجاة وبوابة فرج ينطلقون منها إلى أرض الله المفسحة الواسعة.. أرادوا السعودية معتقدين أن الغربية في بلاد النفط تحقق لهم بضع آمال وأحلام كثيراً ما فكروا بتحقيقها، ولكن ضاقت عليهم الدنيا بما رحبت ووجدوا أنفسهم وأحلامهم حطاماً وشظايا في عنابر سجن المنصورة، وصادر الحلم بالعودة للوطن بعيد المنازل..

\* نور الدين موسى يحكي لنا بعض محنته بكلمات صعبة وطافحة بمرارة لا تطاق.. كل كلمة قالها تحمل حكايات حزينة وجراح غائرة ومأساة تتسع لأكثر من وطن.. حيث يقول: أربعة شهر سجن.. حكم ما في.. قضية ما في.. مستشفى ما في.. فحص ما في.. زوجه حامل في سجن نساء.. صابون ما في.. ملابس ما عندنا.. زيارات ما في.. أكل ما نقدر.

\* ويضيف شخص آخر اسمه عبد حسن يبدو من كلامه أن صومالي بالقول: أكل قليل.. رز صغيرة ثلاثة ملاعق.. أكل لو يزيد للصومال قليل..

\* ويتدخل سالم أحمد سالم أحد نزلاء السجن ليعينهما على التعبير فيقول: الرز حق الثلاثة نضر لا يكفي نضر.. والدجاجة الف ومائة جرام لاثني عشر نضراً.. ويستدرك ألف جرام.. نحن زودناها مائة جرام من عندنا على شان الخبرة ما يزلوش.

\* ثم عدنا لنرى محنة أبو اليمن في اليمن، فتقدم إلينا فضل محمد عبدالله يشكو أنه محكوم عليه بثمانين جلدة وغرامة عشرين ألف ريال للدولة ولكنه قابع في السجن أربعة أشهر بالرغم أنه لا يوجد في المحكم أمر بالسجن أو الحبس.. ويضيف قائلاً: رفضوا يجلدونني إلا إذا دفعت الغرامة.. طالبت دفع المبلغ للدولة بالتقسيط كل شهر خمسة ألف ريال لكن النيابة رفضت..

\* وقبل أن يفرغ كلامه زاحمه بالحديث شخص يبدو أنه صومالي اسمه مهدي يوسف عمور عمره عشرين سنة.. فيقول: شربنا خمر.. ما في حكم.. سجن شهر والحكم ما في..

\* وبعيداً عن عقد الانتقام والمتزمت كان وقع كلام الاثنين في النفس كبيراً وإلما كيف لمتهم أن يصير المجلد في المسجن حلمه ومنازه.. أنهم يريدون أن يخلصوا ولكن لا فكاك ولما خلاص.. إن العقوبة التي يقررها القانون عليهم صارت منعتق وخالص بعيد المنال عنهم.

\* وشكى محمد فائز سعيد أن له سبعة أشهر في المزنزانة بينما قد اصطلح مع غريمه.. والسؤال ما حقيقة وسبب أن يبقى في زنزانة منفردة سبعة أشهر في الوقت الذي لم نجد في حديثه معنا ما ينم عن اختلال أو اعتلال في عقله أو منطقته..

محرومون من حق الاستئناف

\* مأساة أخرى يشهدها (أبو يمن) في المسجن.. وكيف لا إذا كان الذي خارجه لا يطول نسخة الحكم إلما بعد أن يبسط يده وتطلع روحه.. فما بال المعدمين قليلي الحيلة ضيقي الحال الذين يقبعون في غياهب السجون.. نعم تفيض الروح وتلقى باريها أقرب لسجين من أن يطول نسخة حكم رغم أن ذلك حق كفله القانون، والسبب مرده أن القائمين على القانون يسهل عليهم أن يأخذوا حق القانون من الناس دون أن يأخذ الناس حقهم من القانون..

\* لقد شكى لنا عدد من نزلاء المسجن المحكوم عليهم أنهم لا يستطيعون استئناف الأحكام التي تصدر بحقهم أو ضددهم بسبب عدم تمكينهم أو إعطائهم نسخ من الأحكام المصادرة ضددهم..

\* محمد بن محمد حسان يقول بهذا الصدد: أطلب نسخة من الحكم من أجل الاستئناف ما حد أعطاني.. ما فيش معي حق المقات.. ويقول عبدالرزاق محمد أحمد المحكوم عليه بست سنوات سجن: أريد أستأنف.. أريد صورة من الحكم.. لي سنة أطلب بصورة من الحكم ما فيش فائدة.. أما سالم أحمد محمد فيقول: قالوا لي موعد الاستئناف أنتهى، وأنا لم أستلم نسخة الحكم إلما قبل أيام..

\* وأشار خالد صالح مزاحم أحد نزلاء المسجن إلى عدم قدرة المساجين استئناف الأحكام المصادرة ضددهم بسبب عدم إعطائهم صورة من الأحكام.

\* ويضيف آخر أن بعض القضاة لم يحددوا في منطوق أحكامهم المبالغ المحكوم بها عليهم كان يرد في منطوق الحكم بدفع ما عليه) وهو ما يؤخر تنفيذ الأحكام ويكثر الأخذ والرد بشأنها. ويكون ذلك غالباً على حساب المحكوم ضددهم والذين يقضون فترات تزيد على الفترات المحكوم بها..

فما رأي وموقف التفتيش القضائي من هذا وذاك؟!

نصوص قانونية على ورق

\* لا شك أن النصوص التي يسنها المشرع لا تكون إلما لحكمة.. ونص القانون يشير إلى حق النيابة الإفراج عن المجاني بعد أن يقضي ثلاثة أرباع المدة إذا ما أنست إلى استقامته وحسن سيرته وسلوكه.

\* ومن مشاهداتنا العديدة في أكثر من زيارة وجدنا الكثير من السجون تعاني من زحمة لا تشبهها غير علب المتونة واردة الميابان.. نعم وجدنا سجون قد حشر فيها ضعفين أو أكثر من طاقتها الاستيعابية ومع ذلك لا نشهد أي أعمال لذلك النص إلما من رحمه ربي أو عاجله الأجل قبل أن يقضى مدته..

\* وفي هذا الصدد يشير محمد عبدالله الحبشي إلى أن النيابة لا تعمل بالنص الذي يخولها بإطلاق سراح المحكوم عليهم بمضي ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليهم حتى وأن أصبح سلوكهم صراطاً مستقيماً..

فيما أفاد بعض أعضاء النيابة بأن ذلك النص مقيد بإرشادات وتوجيهات النائب العام وأن هذه الصلاحية محدودة ومقيدة ومحصورة به.

ونحن نسأل هل تم أو يتم الرضع بذلك لفضيلة النائب العام المعروف بنزاهته ومواقفه النبيلة.

\* أما محمد عبدالله صالح فشكى أنه محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات وقطع يده بتهمة السرقة غير أن له إلى الآن تسع سنوات بسبب ضياع الملف عد حد قوله.. ووجدنا سجناء قضوا أكثر من ضعف المدة المحكوم

بها والسبب عدم قدرتهم تسديد المبالغ المحكوم بها، والبعض لديهم أحكاما بالإعسار وشكى البعض بعدم قدرتهم استخراج مثل هذه الأحكام حال كونهم لا يسمح لهم بمبارحة السجن ولما يوجد من يقوم عنهم بذلك خارجه..

\* وبتقديرنا أن من يقضي ضعف المدة المحكوم بها معسر ألف مرة ولما نجد مبسوط يحب أن يبقى بالسجن لما إذا كانت جدران السجن ترشح سمننا وعسلنا ولبنا ويمطر سقفه خبزا وكبابا وهاميرجر.. ولما نظن أن الحال كذلك..

سنوات بغير محاكمة

القانون حدد مددا للحبس وصلاحيات محددة للأجهزة الأمنية والقضائية غير أن قضية (المدمرة كول) ضلت نساء خلف القضبان

\* في قسم النساء بسجن المنصورة وجدنا نساء ممن جار عليهن الدهر في أوطانهن ولذن مع أزواجهن أو أقاربهن لليمن ليستقر بهن الحال في سجن المنصورة..

\* شهدنا نساء حاملات ونساء مرضعات.. وشدت نظرنا فتاة في مقتبل العمر لم تكثر بنا وربما خجلت من عرض محنتها علينا ولما لاحظنا نساء يحدثننا على أن تقول لنا شيئاً ولم تبح لنا بشيء.. كان صمتها أبلغ من خطاب.. أدركنا فحواه ومعناه.. لقد حكم عليها القاضي وله سند من الشرع والقانون بالدرجم حتى الموت، ولما زالت تنتظر بعد فترة سجن قاربت السنة والشهرين.. بدت لنا غير عابئة بالحياة وربما صار الموت لها طوق نجاه مما هي فيه.. فما جرى لها ربما صار أكثر مما تنتظر.. وشهدت غصنة تسعد حنجرة وتقول: (من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر) وتساءل الضمير: وهل من البشر من ليس له خطيئة؟!\*

\* وفي سجن النساء وجدنا أيضا نساء يشكين من التأخير في المبت في قضاياهن، ويطلبن سرعة أصدار الأحكام وتنفيذ المجلد..

\* وهكذا دخلنا السجن وخرجنا منه وquot&الحزن والألم يعصرنا وما قلناه عن الناس في السجن قليل لنا يذكر من كثير لنا يوصف، ولم يسمح لنا الوقت أن نمر على كل آه تطلع سكينه، وغصنة تخنق فيل، وعصارة ألم تحرق الأحلام والآمال..

شرطة كريتر وبحث عدن يزنزانان مشتبهاً

\* لقد جاء مواطن يخبرني حين عرف أننا من لجنة حقوق الإنسان ليقول لي: (زوروا شرطة كريتر ففيها عجائب ومصائب وانتهاكات) وبالرغم أنني كنت أرى أن تزورها اللجنة غير أن ذلك لم يتحقق!!

\* أما سجن المبحث الجنائي في عدن فقد زرناه وفي إحدى زنازينه شكى لنا إبراهيم عبده محمد حسن الأهدال البالغ من العمر عشرين عاما من أبناء حراز وكان يقيم في السعودية أنه تم حبسه مدة أسبوع في قسم النساء الممنوع من الزيارة في قسم شرطة كريتر دون ذنب اقترفه أو تهمة وجهت إليه غير الماشتباه فيه لعدم وجود وثائق هويته.. وأفاد أن جوازه محجوز في أحد الفنادق على ذمة ستة عشر ألف ريال.. وأضاف أنه رحل من شرطة كريتر إلى المبحث الجنائي للاشتباه بعد أسبوع من حبسه دون سؤال.. وعندما سألنا أحد القائمين على المبحث عن سبب حبس المذكور وعما إذا كان يوجد أمر قضائي بتوقيفه أو حبسه أو اقتراف جرما أو جريمة؟ أفاد أنه موقوف لديهم للاشتباه بسبب عدم وجود وثيقة لديه تفصح عن هويته.. وقد قال أحد (المحققين) أنه -أي المتهم بدون تهمة- صرف خلال فترة قصيرة ثلاث آلاف دولار وكذا رزما من العملة السعودية.. فقلت في نفسي الآن عرفت السبب.. يعيش بعض رجال أمننا الميامين الذين لولاهم لعمت الفوضى أجراء المعمورة.. وكل مشتبه سيتم إيداعه سجن النساء في شرطة كريتر أو زنزانة المبحث الجنائي في عدن حتى يثبت براءته ب(الدليل).

دار سعد.. الماء مقطوع

\* وفي شرطة دار سعد شكى لنا منصر سالم علي وآخرون من نزلاء المسجن التابع للشرطة ان الماء مقطوع عنهم وان الأكل على حسابهم، وان الإدارة تعطيهم عشرة أقراص روتي بينما نزلاء المسجن ثلاثين. وان من لا يأتي من بيته ومعه فراش يفترش البلاط وأفادنا نائب مدير قسم الشرطة ان سبب انقطاع الماء هو عطل الديناما..

\* وشهدنا نحن المحالة السيئة للسجن والوضع الأسوأ للنزلاء واختلاط الأحداث مع الكبار ورأينا البعض يفترش البلاط.

نموذج لانتهاك الحقوق

\* منطقة (المبساتين) عندما سمع بها البعض من الزملاء كان يعتقد أنها منطقة أشجار وارفة، وحدائق معلقة، وخضرة تلف الأمكنة، وأن الله قد حبأها بروض جنان يمين وشمال تسبي العقل وتخطف البصر.. ولكننا وجدناها أكواخا وصنادقاً وبيوت صفيح، وكثير من ساكنيها يلتحفون السماء ويفترشون الحصى.. \* كثير ممن حلوا فيها كانوا قد لاذوا بها عندما ضاقت بهم المدن أو هربوا من أوطانهم الحزينة الممزقة.. ولأنهم بسطاء وغلابة أطلق الظلم يداه.. يعيث ويعبث دون رادع أو زاجر..

\* في سجن شرطة المبساتين رأينا أناسا لا يسمع أحد من الناس شكواهم.. المسجن سيئ للغاية ويصعب حتى على الحمير.. لو جعلوه إسطبلا للدواب لثارت وآثرت عليه الموت أو الانتحار على الطريقة اليابانية.. الماء مكشوف وملوث تعافه الانفس.. خمسة عشر شخصاً محبوسون بدون أوامر قضائية تقضي بحبسهم أو توقيفهم.. البعض منهم له أكثر من أسبوع دون تحقيق أو سؤال.. النيابة يكاد يكون إشرافها على المسجن منعدماً.. وشكى البعض من نزلاء المسجن أنهم تعرضوا للضرب والإهانة في القسم.

\* وشكى سيف محمد سالم المتهم بشرب الخمر أنه قد مضى له أكثر من شهر في المسجن رغم أنه معترف بالتهمة ولكن لا يوجد لديه حق المواصلات ليذهبوا به للمحكمة..

\* وشكى آخرون من قلة الأكل وأنهم كانوا قد شععوا موتاً من الجوع لولا إحسان رجل يعطي لهم بعض الفطائر.

\* لا زال ثمة ظلم يعبث، وبساتين قلوب البسطاء هناك تحترق، وشكواهم لا تتجاوز عتبة سجنهم، وأصواتهم المهزيلة المنهكة تتلاشى وتنتهي ولما تستطيع أن تتجاوز جدران زانزتهم.. ويا ويل من ساقته الأقدار إليها، ويا ليت الأقدار تسوق مسؤولين إلى بين جدرانها ليطلعوا عن كذب على أوضاعها ويعرفون أن ما نقوله غيظ من فيض.

\* ونتمنى من لجنة غوث الملاجئين أن تسهم في حل قضايا الملاجئين في السجون وخارجها. محاطة بالخطوط الحمراء ومحاذير الاقتراب حتى ولو كان هذا الاقتراب من باب السؤال.. وقد تجرأت وسألت المشاكين نبيل أحمد صلوح ومراد صالح سعيد السروري وعلي محمد صالح المركب ومحمد المشبيني عما إذا كان قد تعرضوا للتعذيب خلال تلك السنوات الثلاث فجاءت الإجابة على غير ما توقعتم.. كانت الإجابة بالنفي.. ومع ذلك كانت لهم شكوى لا تقل أهمية.. وشكواهم أنهم محبوسون من ثلاث سنين دون محاكمة، بل وحتى دون تحقيق من قبل النيابة.. وبينما كان نهم بنقل شكواهم تنامى إلى مسامعنا عبر بعض وسائل الإعلام أنهم قد أحيلوا للنيابة للتحقيق ليتسنى تقديمهم للمحاكمة. وفي سجن جعار رهائن

\* وفي محافظة أبين زرنا سجن جعار وشهدنا العجب.. المرء يقتل وأجهزة الأمن تعجز عن إلقاء القبض على المقاتل ومتابعته. هذا إذا كانت هناك أصلاً متابعة. فتلجأ تلك الأجهزة وعبر بعض جنودها وضباطها إلى السهل غير الممتنع الذي يكون في متناول الميد، فيلقون القبض على أخيه وأبنة ويودعوها المسجن وتتمر السنون والحال هو الحال وخروج الرهينتين من السجن يبدو في حكم المحال..

\* النيابة تقدم المتهم فارقاً من وجه العدالة للمحكمة، والمحكمة تصدر حكمها على المتهم بالإعدام، والرهينتان يدفعان ثمن جرم غيرهما، والمشرع يصرخ ولما تزر وازرة وزر أخرى، والقانون ينتحب ويقول المسؤولية الجنائية شخصية وبعض رجال الأمن الذين أعطاهم الله أعصاب من حديد يقولون: ما نفعله هو في مصلحة الرهينتين.. والسؤال هنا: هل فات القانون والمشرع مصلحة كهذه لتكتشفها عبقرية أولئك البعض؟! لا.. لا أظن ذلك..

\* أفاد الرهينتان انهما محبوسان منذ ثلاث سنوات وأفادتنا معلومية السجن وبياناته ان الرهينة الأول وهو محمد قاسم علي حزام أودع السجن لديهم في 13/5/2001م وهو أخ المقاتل والثاني محمد منصور قاسم ابن المقاتل والذي أودع السجن في 24/7/2002م وأن الذي أمر بحبسهما مدير أمن المحافظة.. وأن المقاتل لا زال هارباً.. وأفاد الرهينتان أن المتهم فارق من وجه العدالة والنيابة قد قدمته في صحيفة اتهام والمحكمة أصدرت حكمها وقالت كلمتها.. وناولونا صورة من الحكم وقرار الاتهام ووثائق أخرى..

\* ربطنا جأشنا وجمعنا شجاعتنا وقلنا لا يجوز أن يكون في السجون رهائن بعد أربعين سنة من الثورة: فقال لنا القائم على الأمن في المحافظة: المقاتل لا زال فارقاً من وجه العدالة وخروج ابنه أو أخيه من السجن يعرض حياتهما للخطر والثر.. وهكذا بدا لنا أن الأمان قبل الإيمان وأن الأمان حريص من رأسه إلى أخمص قدميه في الحفاظ على أرواح الأبرياء، وأن استبقاء الرهائن في السجن يجلب لهم الدعة والسكينة والطمأنينة والحفاظ على أرواحهما من أن تطالهما يد الانتقام.

\* ومع تقديرنا لوزير الداخلية والمخلصين من رجال الأمن فإنه يبدو لي أن بعض (رجال الأمن) يعون المصلحة على طريقتهم، ويبررون ما يقومون به حتى ولو كانت في سجن بريء والعجز عن متابعة جان، ولما يتورعون في الإعلان عن حبس أهل وذوي وأقرباء المتهمين حتى وان كان فيهم من هو قلبه أبيض من ندف الثلج وأرحم من أن يقتل دجاجة أو ذبابة.. وشر البلية ما يضحك.

مسك الختام

\* نتمنى أن تجد ملاحظتنا صدوراً واسعة لدى النيابة العامة في عدن وأبين وقيادة الأمن في المحافظتين والمعنيين وكل من يعز عليهم أن تغدو السجون دور تربية واصداح وأن تتفهم القيادات المركزية للأوضاع المصعبة التي تعيشها السجون ونزلائها في الوطن والملة من وراء المقصد.

\* انتهاكات بالجملة وعدالة التجزئة

\* ملاحظة: تقرير.. مقدم لمؤسسة مدى عن أوضاع السجون اليمنية